

إفاضة العوائد

[251] [في الاقسام الثلاثة إذا كان الاثر مترتباً على نفس بقائها ، من دون أن تحمل وتطبق على جزئي في الخارج. وأما لو اريد مع تطبيقه كذلك، كما إذا اريد أن يحكم باستصحاب الزمان، يكون هذا الزمان المشكوك فيه نهائياً مثلاً، فلا يصح الا بالاصل المثبت. وبعبارة أخرى: إن كان الحكم مترتباً على تحقق النهار، ففي الآن الثاني يحكم به بالاستصحاب، ويترتب عليه ذلك الحكم، إن كان مترتباً على كون الزمان المشكوك فيه نهائياً، فلا يثبت بذلك الاستصحاب لان كون الزمان المشكوك نهائياً امر آخر يلزم بقاء النهار عقلاً. اللهم إلا ان يعد من اللوازم الخفية التي لا يراها العرف واسطة، فلا يضر كما يأتي انشاءً [تعالى. ثم نقل (قدس سره) عن بعض معاصريه: أنه - في صورة تعلق الحكم بالموضوع المعتبر فيه الزمان - لو شك بعد انقضاء ذلك الزمان في بقاء الحكم، فهناك استصحابان، أحدهما وجودي، والآخر عدمي، فيعارض أحدهما الآخر. مثلاً لو علمنا بوجوب الجلوس في يوم الجمعة إلى الزوال ثم شككنا بعد الزوال، فهناك إعلان: أحدهما استصحاب وجوب الجلوس، والآخر استصحاب عدمه. ورد عليه قدس سره بان الزمان إن اخذ قيماً فليس هناك الا استصحاب العدم، لان الجلوس المقيّد بما بعد الزوال لم يكن واجباً قطعاً، وإن اخذ طرفاً، فليس هناك الا استصحاب الوجود، لان عدم الوجوب انقطع بنقيضه، فلا يجري فيه الاستصحاب، بخلاف الوجوب، فانه كان ثابتاً قبل الزوال، فيشك في بقاءه بعده، انتهى ملخصاً. أقول: يمكن أن يوجه كلام المعاصر المذكور على نحو يسلم عما اورد عليه، بان نختار الشق الاول. ونقول: بان الزمان وان اخذ قيد في الموضوع الذي تعلق به الوجوب، إلا أن نسبة الوجوب - الى المهملة عن اعتبار الزمان - صحيحة، لاتحاد المهملة مع الاقسام كما بينا ذلك في محله وبنينا على ذلك صحة اجراء اصالة البراءة في المقيّد المشكوك فراجع مسألة الاقل والاكثر. وعلى هذا